الدراسات الجغرافية

تغير ظاهرة الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ـ ٢٠٢٢)

الاستاذ الدكتور
جواد كاظم الحسناوي
جامعة الكوفه ـ كلية التربية للبنات

المدرس المساعد
لمياء فليح إبراهيم

تغير ظاهرة الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ـ ٢٠٢٢)

Change in the phenomenon of divorce recorded in Babylon Governorate for the period (2009-2022)

الاستاذ الدكتور
جواد كاظم الحسناوي
جامعة الكوفه ـ كلية التربية للبنات
awad kadhim obaid AL-Hassnawy
University of Kufa / College Education for Girls
Jawadk.obaid@uokufa.edu.iq

المدرس المساعد
لمياء فليح ابراهيم
Assist. Lect. Lamia Fuleih Ibrahim
lamyaa.ibrahim@uobabylon

الملخص :

أن اتجاه تغير ظاهرة الطلاق في محافظة بابل تميل نحو الانخفاض الى حد ما على ضوء مؤشرات التغير (المطلق ،النسبي ،السنوي) للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠٢٢)، إما على مستوى الوحدات الإدارية في المحافظة، فان ثمة تفاوت في قيم ظاهرة الطلاق يكاد يتخللها من وحدة ادارية الى إخرى ،فقد تمثل في كل من نواحي النيل والامام والشوملي ومركز قضاء الكفل نحو الارتفاع الواضح في نسب مؤشرات التغير، في حين مثلت الاتجاه نحو الانخفاض في كل من مركزي قضائي (الحلة والمسيب) لقيم مؤشر التغير السابقة الذكر ، وهذا الانخفاض يعكس حالة من الاستقرار الأسري على الرغم من إن الواقع الفعلي يشهد عدم استقرار واضح للظاهرة على مستوى العراق وهذا ناجم عن العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تقف عقبة امام الزواج.

الكلمات المفتاحية: التغير ، ظاهرة الطلاق ، مؤشرات التغير .

Abstract:

The trend of change in the phenomenon of divorce in Babylon Governorate tends to decrease to some extent in light of the change indicators (absolute, relative, annual) for the period (٢٠٠٩-٢٠٢٢), either at the level of administrative units in the governorate, there is a difference in the values of the phenomenon of divorce that almost permeates it from one administrative unit to another, as it was

decrease reflects a state of family stability, although the actual reality is witnessing a clear instability of the phenomenon at the level of Iraq, and this is due to many economic and social problems that stand as an obstacle to marriage.

Keywords: change, divorce phenomenon, indicators of change.

represented in each of the Nile, Imam, and Shomli districts and the center of Al-Kifl District towards a clear increase in the rates of change indicators, while it represented the trend towards a decrease in each of the judicial centers (Al-Hillah and Al-Musayyab) for the values of the aforementioned change indicator, and this

المقدمة

إن دراسة الطلاق تعُد من الموضوعات الهامة نظراً لكونه ذا بعد تشريعي وثقافي هام ، فعمليتي الزواج والطلاق في محافظة بابل يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بنسق القيم والمعايير الثقافية ، فكل ثقافة لها نسق خاص بها واسلوب مميز في التعامل مع مفرداتها بحيث تشكل نسقاً يجمع في طياته مجموع التطورات والافكار والافعال الى جانب انماط السلوك الواقعية كما يمارسها الافراد في مواقف معينة.

فالتغير هو التحول الذي يطرأ على طبيعة البناء الاجتماعي والمراكز والادوار الاجتماعية في الكل او الجزء وفي شكل النظام الاجتماعي والقيم والمعتقدات والانساق ، ويحدث لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها خلال فترة محددة من الزمن ، قد يكون هذا التغير ايجابياً فهو تقدم أو يكون سلبياً فهو تخلف ، فالتغير ليس له اتجاه محدد ، بما ان النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً ، فأن اي تغير يحدث في جانب لابد ان يؤدي الى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب كافة جوانب الحياة وبدرجات متفاوتة[١]،من خلال تأثره بمجموعة من المتغيرات الذاتية والموضوعية ويمكن ملاحظته وقياسه، أي بمعنى الانتقال من حال إلى حال قد يكون قابلاً للزيادة، وفي نفس الوقت قد يكون قابلاً للتناقص، لذا فهو من اهم الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية لما لها من ارتباط وثيق بكثير من اهتمامات الانسان في مجالات حياتة المختلفة ، بحيث آثر الكثير من الباحثين لاسيما في جغرافية السكان استخدام هذا المفهوم في دراساتهم لبعض الظواهر السكانية لمعرفة مدى ما حصل من تغيرات في الظاهرة ، بغض النظر عن اتجاه منحناه سواء كان ايجابياً ام سلبياً [٢] . ونظراً لما يشهده سكان المجتمع العراقي بصفه عامة في الأونة الاخيرة من تغيرات مستمرة وواسعة النطاق في خصائصهم الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية فأصبح المجتمع يعانى الكثير من

المشاكل الناجمة عن تلك التغيرات وأمتدت تلك التغيرات لتشمل أغلب أنشطة الحياة ،لذا فأن الطلاق من ظواهر تلك التغيرات وللأهمية الموضوع سيتناول هذا المبحث دراسة التغيرات التي حصلت على ظاهرة الطلاق في محافظة بابل ودراستها من حيث تغيرها زمانياً للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)، ومكانياً بحسب وحداتها الادارية وذلك بألاعتماد على مؤشرات التغير(المطلق والنسبي والسنوي) .

المبحث الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للبحث

اولا:- مشكلة البحث

- ما حجم تغير ظاهرة الطلاق في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٢) ؟ماهو واقع التغير الزماني والمكاني لحالات الطلاق المسجلة ؟

- هل تتباين مؤشرات التغير لحالات الطلاق المسجلة مابين الوحدات الادارية للمحافظة؟

ثانياً:- فرضية البحث

١- يشير واقع السكان المطلقين في محافظة بابل الى تغيرة زمانياً بحسب البيانات التي تم اعتمادها ، ومكانياً على مستوى الوحدات الادارية.

٢- تتباين مؤشرات التغير لحالات الطلاق المسجلة مابين وحدة ادارية واخري بتباين الحجم السكاني في محافظة بابل .

ثالثاً:- الحدود المكانية والزمانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة بابل بكامل وحداتها الإدارية التي تقع في القسم الاوسط من العراق ،وهي تمتد فلكياً بين دائرتي عرض (َ٣٢،٧ ْ، َ٣٣،٨ ْ) شمالاً، وبين خطي طول (-٤٢ ٤٣°- ٥٠ °٤٥) شرقاً، أن موقع المحافظة المتميز في قلب منطقة الفرات الأوسط واشتراكها بحدود ادارية مع ستة محافظات وهي من الشمال بغداد، ومن الجنوب محافظتي النجف والقادسية، ومن الشرق محافظة واسط ومن الغرب محافظتي كربلاء والانبار، خريطة (١). أن محافظة بابل ضمت (١٩) وحدة إدارية، متمثلة بسبعة مراكز أقضية وهي (قضاء الحلة، الكفل ،المحاويل، كوثى والهاشمية و القاسم والمسيب) و (١٢) وحدة إدارية بمستوى ناحية، اخذين بنظر الاعتبار أن الوحدات الادارية التي تجسدت في ناحية (الباقر، الابراهمية والسوراء) لم تتوفر عنها بيانات عن الطلاق (*). كما تعذر الحصول على بيانات الطلاق في ناحية جرف النصر لعدم وجود محكمة الاحوال الشخصية فيها مثلما تعذر أجراء دراسة ميدانية للظروف الامنية الخاصة بالناحية .

وتبلغ مساحتها نحو (٥٣٠٨) كم٢ اي بنسبة

(*) استحدثت حديثاً كنواحي تابعة لمراكز الاقضية في محافظة بابل ،

(١،٢ %) من إجمالي مساحة العراق الكلية البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم^{٢}، ويعد مركز قضاء الحلة (مدينة الحلة) مركز المحافظة وهي بمثابة العاصمة الإدارية والاقتصادية للمحافظة إذ تتميز بثقلها السكاني وفعالياتها الاقتصادية ونشاطاتها الخدماتية المختلفة. أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بدراسة تغير ظاهرة الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢) في عموم المحافظة ، ولعامي (٢٠٠٩ و٢٠٢٢) على مستوى الوحدات الادارية.

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث الى الكشف عن تغير ظاهرة الطلاق في محافظة بابل زمانياً خلال الاعوام الممتدة (٢٠٠٩ – ٢٠٢٢) وكذلك حجمها مكانياً على مستوى الوحدات الادارية (الاقضية- النواحي) في المحافظة .

خامساً: منهج البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجغرافية القائم على التوزيع والتحليل والربط مستعيناً بالاسلوب الكمي والوسائل الاحصائية المتمثلة بمؤشرات التغير في بحث في حيثيات هذا الموضوع ، هذا الى جانب الاستعانة ببعض الاساليب الكمية (الإحصائية) التي تتسم بالدقة كالدرجة المعيارية التي تحدد العلاقة بدقة وتوزعها بحسب مستويات معينة، وقد رفدت الدراسة بشكل اساسي على بيانات والاحصاءات التي وفرتها رئاسة محكمة استئناف بابل والمحاكم الاحوال الشخصية التابعة لها فيمراكز اقضية و نواحي المحافظة لعامي (٢٠٠٩و٢٠٢٢)، ومجلس القضاه الاعلى للمدة ٢٠٠٩ و٢٠٢٢.

خريطة (١) الوحدات الادارية لمحافظة بابل لعام ٢٠٢٢

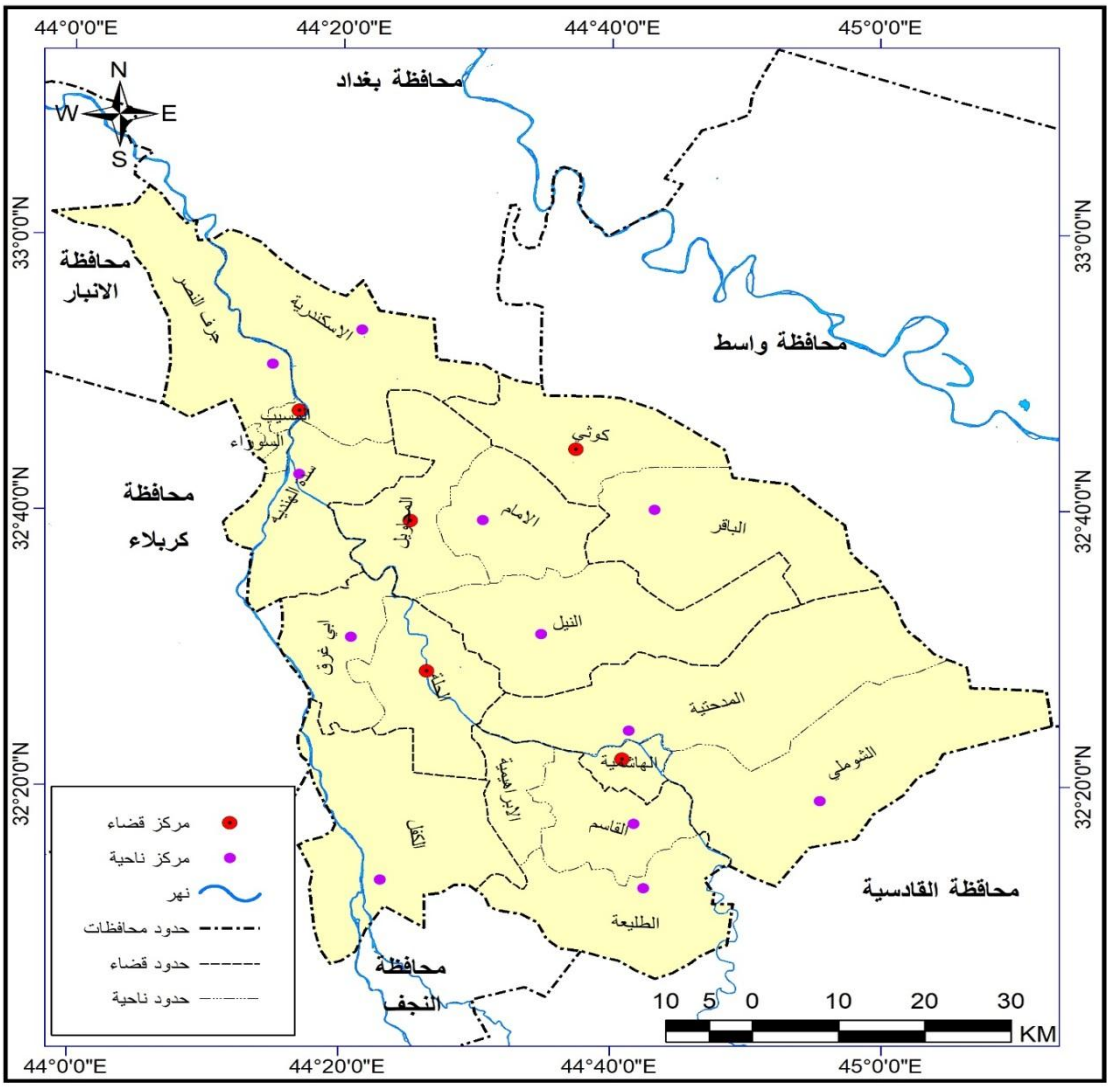

المصدر: جمهورية العراق، مديرية المساحة العامة ، خريطة محافظة بابل الادارية، مقياس رسم ١ :٥٠٠٠٠٠ ، لعام ٢٠٢٢.

هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بموضوع البحث ومنها

١. مفهوم الطلاق: يمكن توضيح مفهوم الطلاق من عدة محاور وهي :

أ. **الطلاق في اللغة:** مشتق من الأطلاق وهو الأرسال والترك به والأمساك، ويقال طلقت البلاد فارقتها، وطلقت القوم تركتهم كما يترك الرجل المرأة[٣]، طلقت المرأة تطليقاً، وطلاق المرأة بينونتها عن زوجها، وامرأة طالق من نسوة طلق، وطالقة من نسوة طوالق، وطلق الرجل امرأته وأطلقها بعلها وطلقا[٤] .

ب. **الطلاق اصطلاحاً:** هو ان يقطع الزوج علاقة الزوجية بينه وبين امرأته ويطلق سراحها من قيد الزوجية [٥] .

ج. **الطلاق شرعاً :** وردت عدة تعريفات للطلاق في المذاهب الفقهية منها يتفق الفقهاء من الناحية الشرعية في تعرف الطلاق على القواعد العامة وان اختلفوا في بعض الجزئيات حيث عرف المذهب الحنفي الطلاق بأنه رفع قيد النكاح في الحال او المال بلفظ مخصوص ، بينما المذهب الحنبلي يعرف الطلاق هو حل قيد النكاح او بعضة ، اما فقهاء المذهب الشافعي فيعرفة بأنه حل النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، وفقة المذهب المالكي فعرفوا الطلاق هو رفع القيد الثابت شرعاً بالطلاق باللفظ او الكناية[٦]، وفي المذهب الجعفري عرفه الطلاق هو ازالة قيد النكاح بقول (انت) إو ماشاكله (طالق) وجوازه ثابت في الكتاب والسنة بالاجماع [٧]. انه رفع قيد الزواج الصحيح في الحال او المال بلفظ ذلك صراحة او كتابة او بما يقوم مقام اللفظ في الكتابة والاشارة [٨]، اي انه يرفع قيد الزواج الصحيح في الحال اذا كان الطلاق بائنًا، ويرفع قيد النكاح بالمال اذا كان الطلاق رجعياً .

د. **الطلاق قانوناً :** فقد عرفه قانون الاحوال الشخصية العراقي المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ في المادة الرابعة والثلاثون بأنه : (رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج او من الزوجة وان وكلت به إو فوضت إو من القاضي ولا يقع الطلاق الا بالصيغة المخصوصة له شرعاً).

٢- اقسام الطلاق :على وفق المادة السابعة والثلاثون من قانون الاحوال الشخصية يملك الزوج على زوجته ثلاث طلقات وهي كالاتي منها :

أ. **الطلاق الرجعي :** وهو ما جاز للزوج مراجعة زوجته أثناء عدتها منه دون عقد وتثبت المرجعة بما يثبت به الطلاق. بمعنى هو الذي يملك فيه الزوج المطلق حق مراجعة مطلقته واعادتها الى الحياة الزوجية مادامت في العدة سواء رضيت أم كرهت، ومن غير ضرورة لعقد ومهر جديد، ان الطلاق الرجعي لا ينهي عقد الزواج الا بأنتهاء العدة [٩] .

ب. **الطلاق البائن:** فهو الطلاق الذي يتجاوز مدة العدة او الذي يكمل الثلاث طلقات

بحيث لا يمكن الزوج مراجعة زوجته الا بعقد ومهر جديدين، ويقسم من الناحية الشرعية الى قسمين هما :

١. **البائن بينونة صغرى** : وهي ما جاز فيه للزوج التزوج بمطلقته بعقد جديد. إي ما كان اقل من ثلاث طلقات، ويحق للزوج اعادة زوجته بعقد ومهر جديدين .

٢-البائن بينونة كبرى : وهي ما حرم فيه على الزوج التزوج من مطلقته التي طلقها ثلاثاً متفرقات ومضت عدتها، بمعنى وهو ما أتم الثلاث طلقات، عندها لا يستطيع الزوج ارجاع زوجته الى عصمته او الزواج منها مجدداً، الا عند زواجها من رجل آخر دون اتفاق بينهما(١٠).

المبحث الثاني : تغير ظاهرة الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٢)

أولاً : التغير الزماني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

يتضح إن الاتجاه العام لظاهرة الطلاق يتباين زمانياً حسب سلسلة من المتغيرات والتطورات التي تخضع لها محافظة بابل، مما أوجد ضرورة متابعة جميع البيانات التي سجلت حالات الطلاق سنوياً بهدف الوصول الى طبيعة اتجاهها الزمني، وبيان تغيراتها والتعامل معها بأسلوب علمي يستند الى الدقة العلمية في تحليلها.

يشير الجدول (١) أن توزيع حجم حالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل بأنها متذبذبة ومتباينة زمانياً على مستوى سنوات الدراسة للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢) اي خلال أربعة عشر سنة، ويعود هذا الى ارتباطها بحجم السكان وبعدد حالات الزواج التي سجلتها المحاكم الشرعية في محافظة بابل، وايضاً بالتغيرات الديمغرافية الواضحة التي طرأت على سكان العراق ومن ضمنها محافظة بابل من جراء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي إثر سلباًعلى مجمل صور الحياة ، كما تشير البيانات التي صدرت من مجلس القضاء الاعلى في العراق بأن حالات الطلاق التي تسجل سنوياً في المحاكم العراقية قد تضاعفت بعد عام ٢٠٠٣ ، كما يلاحظ ان هذه الظاهرة قد سارت في مسارات مختلفة في انخفاض وارتفاع مستمر بين عام وأخر للمدة ذاتها، ،حيث بلغ اعلى مستوى لحجم الظاهرة في محافظة بابل لعامي (٢٠١٨ و٢٠٢٠) بلغت بنحو (٥٥٦٢ و٥٠٠٣) حالة طلاق مسجلة على التوالي ، مما يؤشر حقيقة هذا الارتفاع الى عدة أسباب منها تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والصحي إبان جائحة كارونا الذي إثر سلباً على العلاقات الاسرية، ،بينما جأءت أدنى قيمة عددية لحالات الطلاق بلغ (٢٥١٧) حالة

طلاق في عام (٢٠٢٢).

سيتم توضيح التغير الزمني لحالات الطلاق المسجلة على مستوى محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢) بالأعتماد على مؤشرات التغير (المطلق والسنوي) وهي كالاتي :

١-مؤشر التغير المطلق [١١] لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢).

يحظى قياس تغير التوزيع العددي المطلق لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل أهمية كبيرة لانه يعطى صورة أكثر وضوحاً لحركة الظاهرة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٩-٢٠٢٢) ،أذ يمكن من خلالها التعرف على نسبة تغير هذه الظاهرة عن طريق الفرق بين اعداد حالات الطلاق ، اي من خلال إيجاد الفرق الموجب والسالب مابين المعدلين لفترتين زمنيتين وعلى مستوى كل وحدة أدارية وكذلك لعموم محافظة بابل،فقد شهد عام ٢٠١٠ ارتفاعا واضحاً في قيم التغير المطلق لحالات الطلاق المسجلة في المحافظة بزيادة عددية مقدارها بلغت (٤٩٧) حالة طلاق مقارنة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ اذ يوضح ذلك الجدول(١) والشكل (١)، ويعود ذلك أساساً إلى زيادة الحجم السكاني مما ساهم في زيادة عدد حالات الطلاق المسجلة مقارنة مع الارتفاع الكبير لحالات الزواج ، وهذا دليل واضح على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية التي طرأت على المجتمع العراقي بشكل عام ومحافظة بابلبشكل خاص التي انعكست اثارها على اعداد حالات الطلاق المسجلة ،في حين مثلت اتجاهاً نحو الانخفاض التدريجي في قيمة التغير المطلق لحالات الطلاق المسجلة بلغت(-٤٩٠ ،-٩٧٣ ،-١١٦) حالة طلاق على التوالي للاعوام (٢٠١١ ،٢٠١٢ ،٢٠١٣) الا انها مازالت مرتفعة، وإختلفت صورة التوزيع الجغرافي للتغير المطلق لحالات الطلاق في محافظة بابل للعام (٢٠١٤)عن التغير في السنوات التي سبقتها من الناحية العددية اذ سجلت زيادة عددية مطلقه للظاهرة بنحو (٧٦٩) حالة طلاق ويعود ذلك الى الاسباب الانفة الذكر ، ثم انخفضت في عام ٢٠١٥ وبقيمة تغير مطلق سالبه بلغت (-٦٢٥) حالة طلاق .

واستمر حجم ظاهرة الطلاق المسجلة بالتغير نحو الارتفاع للاعوام (٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨) بزيادة عددية مطلقة بلغت (٦٣٢ ،٩٣٠ ،٨٠) حالة طلاق على التوالي، وفي ذلك إشارة واضحة إلى زيادة حجم السكان وانعكس ذلك على تزايد اعداد حالات الزواج فضلاً عن تعدد الزوجات مما ادى الى فشل الكثير من حالات الزواج نتيجة لأسباب عده منها تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية

والاجتماعية ، وثم تبدء بالتراجع في عام (٢٠١٩) فسجلت تغيرا مطلقاً سالباً لظاهرة الطلاق بلغ (-٧٧١).

كما يلاحظ ان الصورة التوزيعية لحجم حالات الطلاق المسجلة للمحافظة تغيرت تماماً في عام ٢٠٢٠ عما كانت عليه في العام السابق فقد شهده زيادة واضحة وبأعداد قياسية لتصل الى الضعف فسجل تغيراً مطلقا بلغ (١٣٣٠) حالة طلاق ، ويعد هذا مؤشر يحذر بتطور هذه الظاهره في محافظة بابل التي اخذت بالانتشار حتى باتت ظاهرة لافتة للنظر ربما قد تتحول الى مشكلة سكانية اجتماعية تلقى بأثارها على المجتمع كله، يرجع السبب الاساسي لهذا الارتفاع خصوصاً بعد انتشار وباء كوفيد ١٩ وتعباته النفسية التي كان لها الدور الكبير في تعطيل الحياة وتوقف فرص العمل وكثرة الخلافات بين الزوجين ، و العنف الاسري كما جاء في تقرير مجلس القضاء الاعلى فضلا عن الزيجات القسرية والمبكرة للقاصرات للعام ذاته ،اما في عامي (٢٠٢١ و٢٠٢٢) انخفضت قيم التغير المطلق لحالات الطلاق المسجلة لمحافظة بابل بنحو (-٨٠٢ و -٢٢٤٠) حالة طلاق على التوالي مقارنة بعام ٢٠٢٠، يرجع ذلك الى تضافر مشترك لمجموعة متشعبة ومتداخلة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عملت مجتمعة على خفض حالات الطلاق .

٢-مؤشر التغير السنوي [*] لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢).

يعد هذا المقياس له اهمية كبيرة في توضيح تغير حالات الطلاق سنوياً للتعرف على نموها في محافظة بابل في فتره زمنية معينه ،يتضح من الجدول (١) و الشكل(٢) تذبذب نسب حالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل حسب مؤشر التغير السنوي للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٢)،فقد سجلت إعلى نسبة تغير سنوي لحالات الطلاق المسجلة للمحافظة في عام (٢٠٢٠) بنسبة تغيرسنوي بلغت

(*) تم احتساب نسبة التغير السنوي اعتماد أعلى المعادلة الاتية:- ن= (ك٢-ك١) ÷ ك١ ×١٠٠ = ن ÷ ت. إذ ان : ن= نسبة الزيادة الكلية، ك٢= التعداد الاحدث ، ك١ =التعداد الاقدام ، ت= عدد السنوات بين تعدادين. ينظر :

- فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٩،ص ١٢١ - ١٢٢

جدول (١) التوزيع العددي لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل بحسب مؤشر التغير المطلق والسنوي للمدة (٢٠٠٩- ٢٠٢٢)

السنة	عدد حالات الطلاق	التغير المطلق	التغير السنوي
٢٠٠٩	٤٢٩٩	-	-
٢٠١٠	٤٧٩٦	٤٩٧	١١,٦
٢٠١١	٤٣٠٦	٤٩٠-	١٠,٢-
٢٠١٢	٣٣٣٣	٩٧٣-	٢٢,٦-
٢٠١٣	٣٢١٧	١١٦-	٣,٥-
٢٠١٤	٣٩٨٦	٧٦٩	٢٣,٩
٢٠١٥	٣٣٦١	٦٢٥-	١٥,٧-
٢٠١٦	٣٩٩٣	٦٣٢	١٨,٨
٢٠١٧	٤٩٢٣	٩٣٠	٢٣,٣
٢٠١٨	٥٠٠٣	٨٠	١,٦
٢٠١٩	٤٢٣٢	٧٧١-	١٥,٤-
٢٠٢٠	٥٥٦٢	١٣٣٠	٣١,٤
٢٠٢١	٤٧٥٧	٨٠٢-	١٤,٤-
٢٠٢٢	٢٥١٧	٢٢٤٠-	٤٧-
المجموع	58285	-	-

المصدر : أعتماداً على :

- جمهورية العراق ، مجلس القضاء الاعلى ، دائرة العلاقات العامة والشوون القانونية ، قسم الاحصاء والتخطيط ، احصائية حالات الطلاق والزواج حسب المحاكم التابعة لرئاسة محكمة استئناف بابل الاتحادية للمدة (٢٠٠٩- ٢٠٢٢)، بيانات غير منشوره.

شكل (١)التوزيع الزماني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل بحسب مؤشر التغير المطلق للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢٢)

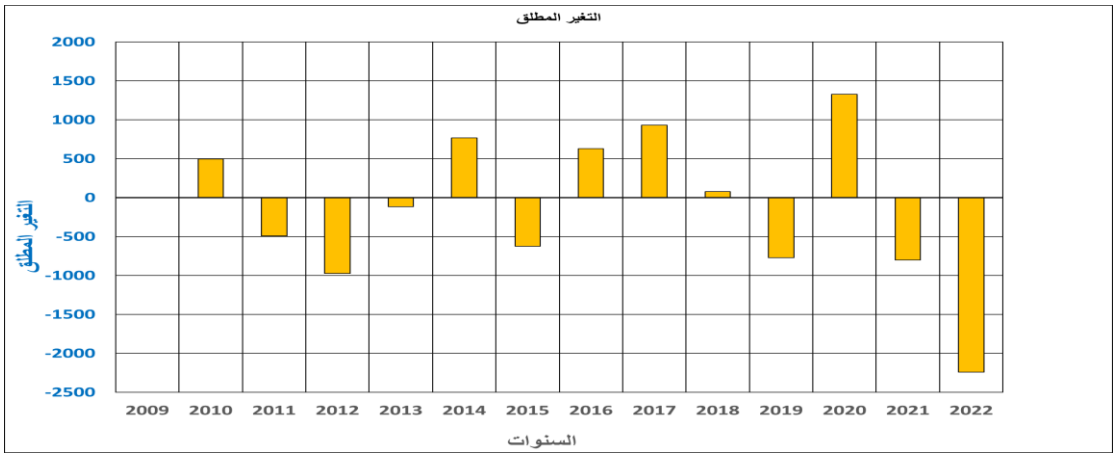

المصدر : اعتمادا على بيانات الجدول (١).

(٣١,٤%) سنوياً، قد إثارت هذه النسبة المرتفعة القلق من تصاعد حجم ظاهرة الطلاق التي إخذت تعصف بالمجتمع العراقي وتأثيرها سلباً على إمنه واستقراره فهي تعبر عن اتساع دائرة التفكك الأسري وما ينجم عنها من مشاكل اجتماعية حادة، بينما شهدت محافظة بابل في عام ٢٠٢٢ تراجعاً في حالات الطلاق المسجلة حيث انها سجلت أدنى نسبة تغير سنوي سالبه والبالغة(-٤٧ %) .

شكل (٢) التوزيع الزماني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل حسب مؤشر التغير السنوي للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

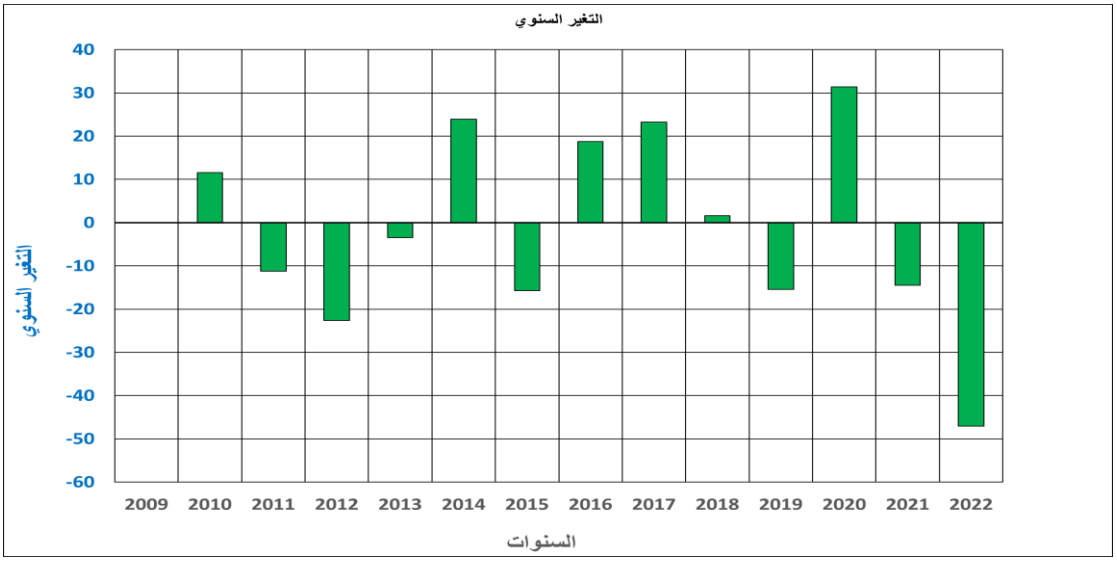

مصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

المبحث الثالث: التغير التوزيع المكاني لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل لعامي (٢٠٠٩و ٢٠٢٢).

للتعرف على التغيرات الحاصلة في حالات الطلاق المسجلة على مستوى كل وحدة أدارية في عامي (٢٠٠٩و٢٠٢٢) ، ومعرفة اتجاهاتها في ضوء التطورات والتغيرات التي حدثت في محافظة بابل، فقد اختير عام (٢٠٠٩) كأساس كونه كان ضمن فترة تغير النظام السياسي في العراق خلال الاحتلال الأمريكي مما رافق ذلك من تغير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية والامنية إنذاك وما ترتب عليه من تداعيات وانعكاسات خطيرة ، وعام (٢٠٢٢) حيث شهد احداث عديدة تنوعت بين

ماهو سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وصحي، وعلى هذا الاساس سوف يتم تناول دراسة التوزيع المكاني لحالات الطلاق المسجلة في عامي (٢٠٠٩ و٢٠٢٢) في محافظة بابل وعلى مستوى وحداتها الادارية حسب مؤشرات التغير(مطلق ، نسبي ، سنوي) الاتية :

يتضح من الجدول (٢) التباين الكبير في حالات الطلاق المسجلة على مستوى الوحدات الادارية في محافظة بابل لعامي (٢٠٠٩ و٢٠٢٢)، أذ تظهر الزيادة العددية لحجم حالات الطلاق في اغلب الوحدات الادارية في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٠٩ ، ورافق ذلك تبايناً في مقاييس التغير المطلق والنسبي والسنوي للظاهرة فقد تم الاعتماد عليها بوصفها مؤشرات تكشف عن واقع تغير الظاهرة ولمعرفة ما اذا كانت هذه الظاهرة في نمواً او انحساراً ومما يتيح من إمكانية الكشف عن تباينها على مستوى الوحدات الادارية في محافظة بابل.

أ : مؤشر التغير المطلق لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

فقد بلغ مقدار التغير المطلق لحالات الطلاق المسجلة في محافظة بابل للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢٢) نحو (-١٧٨٢) حالة طلاق ، ويتضح أن هنالك تبايناً مكانياً ما بين الوحدات الإدارية في قيم مؤشر التغير المطلق كما مبيناً في الشكل (٣) إذ سجل مركز قضاء الكفل اعلى قيمة تغير مطلق بلغت (١٩٩) حالة طلاق ، بينما كانت أدنى قيمة للتغير المطلق لحالات الطلاق في مركز قضاء الحلة بقيمة تغير سالبه بلغت (-١٨١١) حالة طلاق، في حين تراوحت قيم التغير المطلق للوحدات الادارية المتبقية مابين القيمتين المذكورتين في اعلاها وادناها ، وبأستخدام الدرجات المعيارية لقيم التغير المطلق لحالات الطلاق المسجلة إنقسمت الوحدات الإدارية للمحافظة الى أربعة مستويات توزيعية، وبحسب اقترابها من متوسطها الحسابي كما في الخريطة (٢) وعلى النحو الاتي:

المستوى الأول: (٠,٥٠ – فأكثر) وهو أعلى المستويات وهو مؤشر يبين ان هناك أرتفاعاً في حالات الطلاق في معظم الوحدات الإدارية ويتمثل بمركز قضاء الكفل، اذ سجل قيمة تغير مطلق (١٩٩) حالة، وهذا يبين انه حاز أعلى قيمة لهذا المؤشر في أرتفاع حالات الطلاق المسجلة ، وهذا راجع الى الزيادة الكبيرة في حجم السكان هذه الوحدة الإدارية .

المستوى الثاني : (+ ٠،٤٩ – ٠،٠) ظهر في هذا المستوى إحدى عشر وحدة إدارية تتمثل بمراكز أقضية (المحاويل ،كوثى ، الهاشمية ،ناحية الشوملي ،ناحية الامام ،ناحية ابي غرق ،ناحية النيل ،ناحية السدة ،ناحية المدحتية ومركز قضاء القاسم ، اذ بلغت قيم التغير المطلق لكل منهما نحو (٩١

،٨٧، ٥٥، ٥٠، ٣٨، ٣٠ و١٨، ١٧، ١٠ و- ٢٨) حالة طلاق على التوالي .

المستوى الثالث : لمؤشر التغير المطلق ما بين(- ٠،١ - - ٠,٤٩) تمثل هذا المستوى بناحية الاسكندرية اذ بلغت قيمة التغير المطلق فيه (-١٩٨) حالة طلاق على التوالي.

المستوى الرابع : (- ٠،٥٠ - فأقل) ضم هذا المستوى مركزي قضائي الحلة والمسيب اذ سجلا قيمة التغير المطلق فيهما نحو(-١٨١١ و- ٤١١) حالة طلاق على التوالي.

ثانيا: مؤشر التغير النسبي (*) لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل لعامي (٢٠٠٩و٢٠٢٢).

يلاحظ من الجدول (٢) والشكل (٤) ان قيمة مؤشر التغير النسبي لحالات الطلاق المسجلة في عموم محافظة بابل بلغ (٥٨,٥%) للمدة (٢٠٠٩- ٢٠٢٢) ، وشهدت الوحدات الادارية تبايناً في نسب التغير النسبي لظاهرة الطلاق،اذ استحوذت ناحية الامام على أعلى نسبة تغير نسبي في تلك المدة بلغت (٨٦٠ %)، ويعود ذلك الى عدة أسباب منها ضبط نسبة تسجيل وقائع الاحوال الشخصية ، وزيادة التركز السكاني فيها نتيجة هجرة اعداد كبيرة من سكان المحافظات الأخرى إليها بسبب تدهور الوضع الأمني فيها، كذلك الفقر والعوز وارتفاع معدلات الزواج فيها وخاصة الزواج المبكر أمر من شأنه ان يفسر هذا الارتفاع في نسب التغير لحالات الطلاق. وحصل مركز قضاء الحلة على ادنى نسبة تغير لهذا المؤشر والبالغة (٢٢,٣ %)، ذلك دلالة على تغير ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد جائحة كارونا، فضلاً عن ان هناك اعداد من فئة المطلقين هم ليسوا من سكنة الحلة بل هم من الوحدات الادارية الاخرى في المحافظة، وتراوحت الوحدات الادارية المتبقية بنسب التغير مابين النسبتين المذكورتين في اعلاها وادناها .ولتوضيح التباين في مؤشر نسبة التغير النسبي للظاهرة على مستوى الوحدات الادارية أعتماداً على الدرجات المعيارية يلاحظ من الخريطة (٣) أربعة مستويات توزيعية وعلى النحو الأتي :-

المستوى الأولى: (+ ٠,٥٠- فأكثر) يظهر توزيع هذا المستوى في اربع وحدات إدارية ، متمثلة بناحيتي (الامام و النيل) ومركزي قضائي(الكفل والهاشمية) و بلغت نسب التغير النسبي لكل منهما (٤٠٠و٨٦٠%) و(٣٥٨,٤ و٣٦١,٩%) على التوالي.

المستوى الثاني : (+ ٠،٤٩ - ٠،٠) تمثل

(*) استخرج وفق الصيغة الاحصائية الاتية : التغير النسبي =التعداد اللأحق / التعداد السابق × ١٠٠.

ينظر الى : عبد الحسن زيني ، الاحصاء السكاني، ط١، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٨٠.

هذا المستوى بناحيتي الطليعة والشوملي، إذ سجلا نسبة تغير لهذا المؤشر فيهما نحو(٣١٢,٥ و٢٦٦,٧%) على التوالي.

المستوى الثالث : (– ٠،٠١ – – ٠،٤٩) ضم هذا المستوى ثلاثة وحدات إدارية تتمثلت بكل من مركز قضاء المحاويل ،مركز قضاء كوثى وناحية السدة ، وقد سجل نسب تغير لكل منهما نحو(١٧٥,٢ ،١٨٥,٧ و١٧٨,٩%) على التوالي.

المستوى الرابع : وتقل درجته المعيارية عن (– ٠،٥٠ – فأقل) التغير النسبي المنخفض جدا لظاهرة الطلاق، اذ جاء هذا المستوى بستة وحدات إدارية هي(مركز قضاءالحلة ،ناحية ابي غرق ، المدحتية ، مركز قضاء القاسم ، المسيب وناحية الاسكندرية) سجلت نسب تغير للظاهرة بنحو (٢٢,٣ ،١٢٨,٦ ،٨٦,٨ ،١٠٤،٣٢,٣و٤٦,٨%) لكل منهما على التوالي .

جدول (٢) التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل حسب مؤشرات التغير والدرجات المعيارية للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

الوحدات الاداري		عددحالات الطلاق المسجلة		مؤشرات تغير حالات الطلاق					
				تغير مطلق		تغير نسبي		تغير سنوي	
		٢٠٠٩	٢٠٢٢	نسبة التغير	الدرجه المعيارية	نسبة التغير	الدرجة المعيارية	نسبة التغير	الدرجة المعيارية
قضاء الحلة	مركز قضاء الحلة	2330	519	-١٨١١	-١,٢٩	22.3	-1	-5.6	-1.01
	ناحية ابي غرق	105	135	٣٠	٠,٣٠	128.6	-0.5	2	-0.5
النخيلة	مركز قضاء الكفل	٧٧	276	١٩٩	٠,٦٤	358.4	0.57	18.4	0.57
قضاء المحاويل	مركز قضاء المحاويل	121	212	٩١	٠,٤٢	175.2	-0.28	5.4	-0.28
	ناحية النيل	٦	24	١٨	٠,٢٧	400	0.77	21.4	0.77
	ناحية الامام	5	43	٣٨	٠,٣١	860	2.9	54	2.92
قضاء كوثى	مركز قضاء كوثى	91	169	٧٨	٠,٤٢	185.7	-0.23	6.1	-0.23
	ناحية الباقر	-	-	-	-	-	-	-	-
قضاء الهاشمية	مركز قضاء الهاشمية	21	76	٥٥	٠,٣٥	361.9	0.59	18.7	0.59
	ناحية المدحتية	212	184	-٢٨	٠,١٨	86.8	-0.7	-0.9	-0.7
	ناحية الشوملي	30	80	٥٠	٠,٣٤	266.7	0.14	12	0.15
قضاء القاسم	مركز قضاءالقاسم	223	233	١٠	٠,٢٦	104.4	-0.61	0.3	-0.62
	ناحية الطليعة	٨	25	١٧	٠,٢٧	312.5	0.36	15.2	0.36
	ناحية الابراهمية	-	-	-	-	-	-	-	-
قضاء المسيب	مركز قضاء المسيب	607	196	-٤١١	-٠,٦٠	32.3	-0.95	-4.8	-0.95
	ناحية السدة الهندية	91	171	٨٠	٠,٤٠	187.9	-0.22	6.3	-0.22
	ناحية جرف النصر	-	-	-	-	-	-	-	-
	ناحية الاسكندرية	372	174	-١٩٨	-٠,١٦	46.8	-0.88	-3.8	-0.89
	ناحية السوراء	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المحافظة		٤٢٩٩	2517	-١٧٨٢	-	٥٨,٥	-	-٣	-
الوسط الحسابي		-		-118.2		٢٣٥,٣		٩,٦٤	
الانحراف المعيارية				٤٨٩		٢١٣,٢		١٥,١٦	

المصدر :- **أعتماداً على** : جمهورية العراق ، مجلس القضاء الاعلى ، دائرة العلاقات العامة والشوون القانونية ، قسم الاحصاء والتخطيط ، احصائية حالات الطلاق حسب المحاكم التابعة لرئاسة محكمة استئناف بابل الاتحادية للمدة(٢٠٠٩- ٢٠٢٢)، بيانات غير منشوره.

شكل (٣)

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل حسب مؤشر التغير المطلق للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

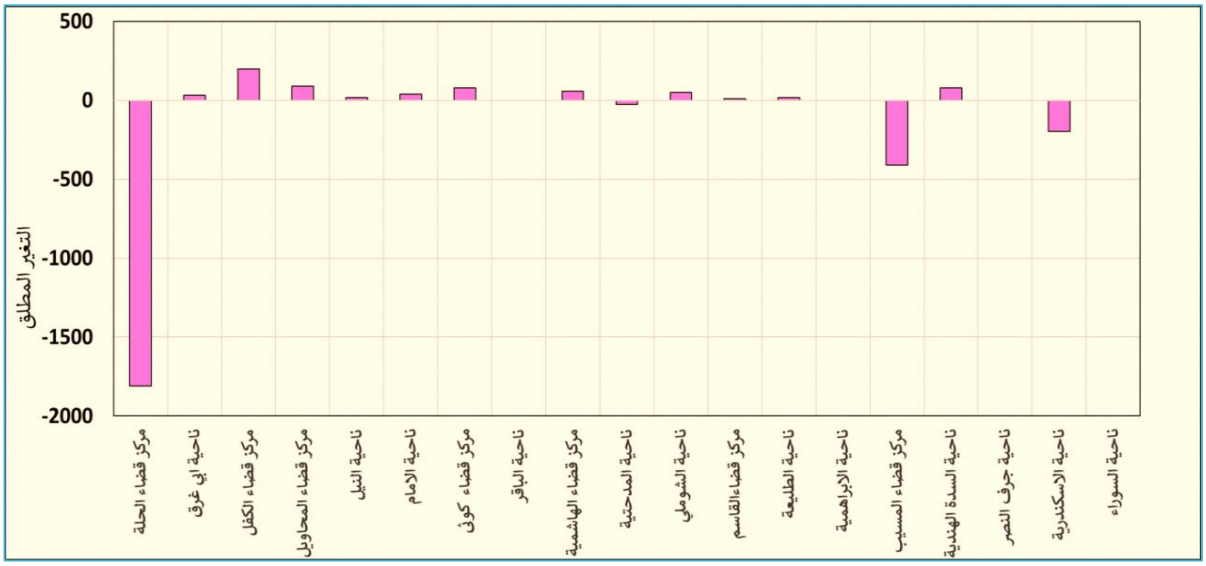

المصدر : اعتماداً على بيانات الجدول (٢).

شكل (٤)

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل حسب مؤشر التغير النسبي للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

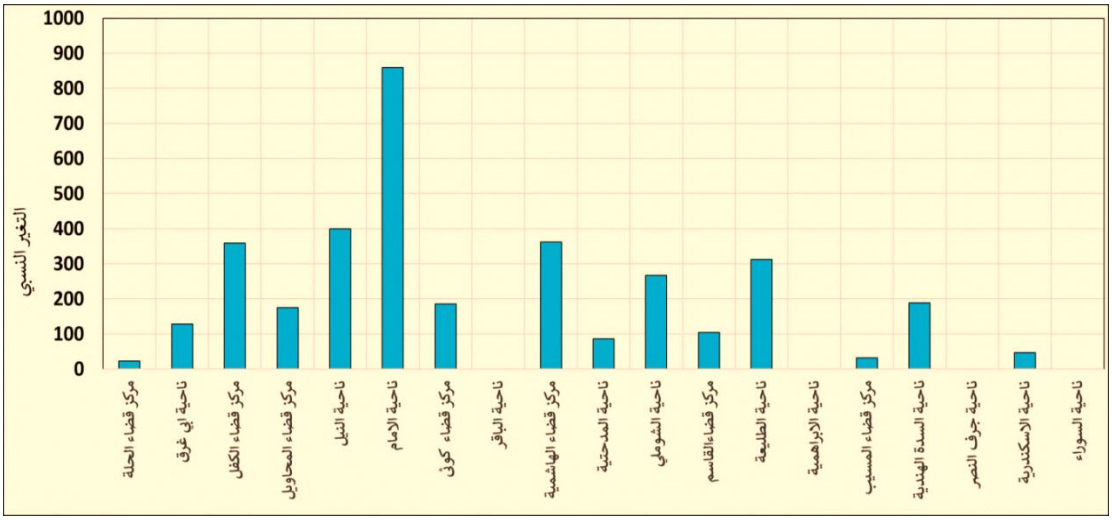

المصدر : أعتماداً على بيانات الجدول (٢).

خريطة (٢)

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل حسب مؤشر التغير المطلق والدرجات المعيارية للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

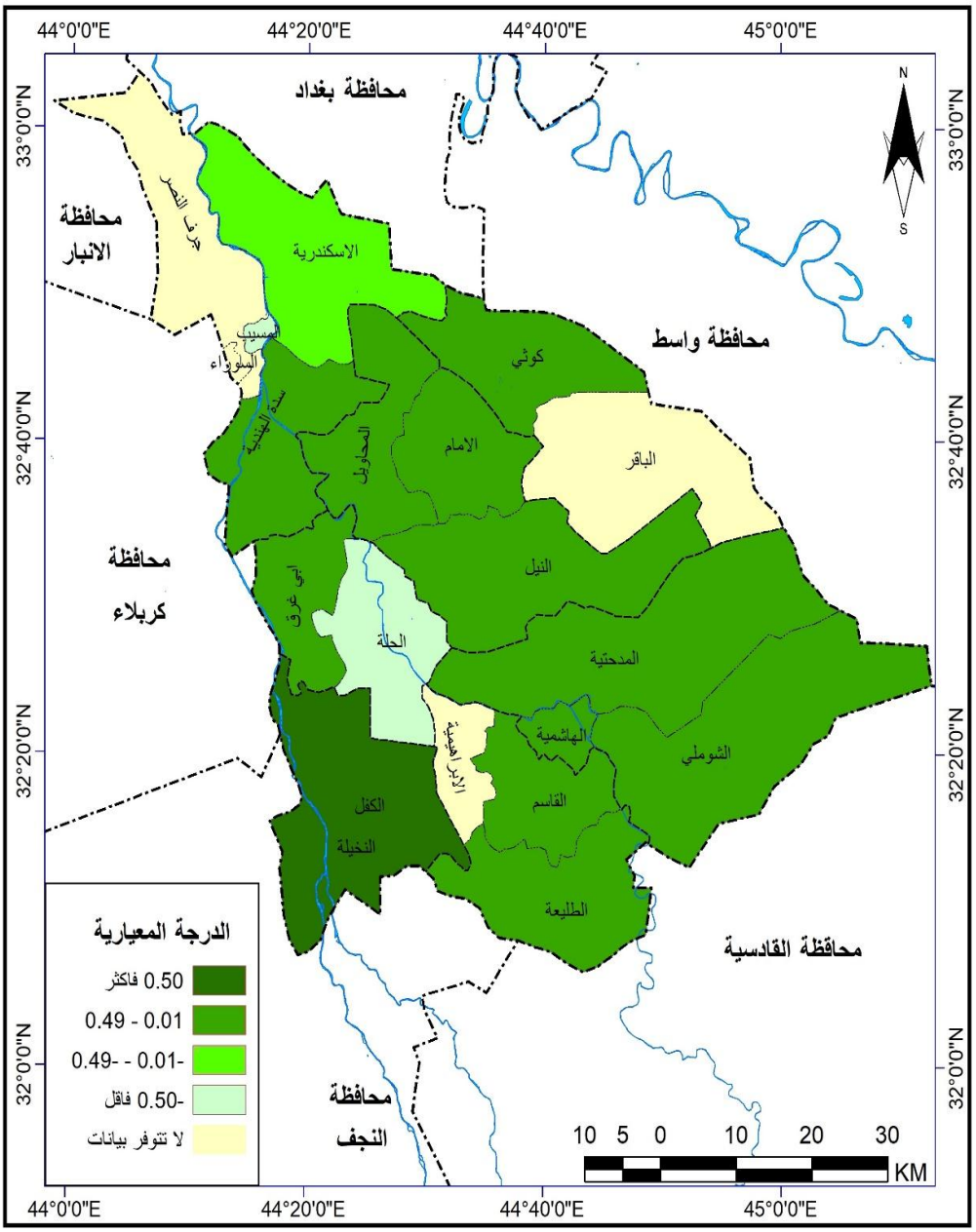

المصدر : أعتماداً على بيانات الجدول (٢).

ثالثا : مؤشر التغير السنوي لظاهرة الطلاق في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٢).

يلاحظ من الجدول (٢) أن إجمالي نسبة التغير السنوي لظاهرة الطلاق المسجلة في محافظة بابل بلغت (٣- %) للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٢، وتباينت مكانياً نسب التغير السنوي لظاهرة الطلاق في ما بين مراكز الاقضية والنواحي حيث تصدرت ناحية الامام بأعلى نسبة تغير سنوي بلغت (٥٤%) وهي تزيد عن نسبة التغير السنوي في عموم المحافظة المشار اليها سابقاً،وهذا يعود الى تدني مستوى الوعي الثقافي والتعليمي والمعيشي لسكان هذه الوحدة فساهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع حالات الطلاق ، فيما جاءت ادناها في مركز قضاء الحلة وبنسبة تغير سنوي بلغ (-٥,٦ %) ، ولعل ذلك يرجع لأختلاف المستوى المعيشي والمهني والثقافي والحضاري للسكان في عام ٢٠٢٢ فقد اثرت وعلى نحو واضح على تحقيق معدلات زواجية عالية فانعكست نتائجها على إنخفاض معدلات الطلاق ،إما بقية الوحدات الادارية الاخرى تراوحت نسب التغير السنوي فيها مابين الأعلى والأدنى. واستناداً الى الدرجات المعيارية لمؤشر نسبة التغير السنوي لظاهرة الطلاق يلاحظ من الخريطة (٤) أربعة مستويات توزيعية وهي كالأتي:

المستوى الاول: (+ ٠،٥٠ – فأكثر) ويعد مرتفعاً جدا بالنسبة للمؤشر التغير جاء هذا المستوى بأربعة وحدات إدارية متمثلة بمركز قضاء الكفل ،الهاشمية ، ناحية النيل وناحية الامام، بلغت نسب التغير السنوي لكل منها نحو (١٨,٤ ،٢١,٤ ،٥٤ و ١٨,٧ %) على التوالي.

المستوى الثاني: (+ ٠،٤٩ – ٠،٠) ظهر توزيع هذا المستوى في ناحية الطليعة وناحية الشوملي فسجلا نسب تغير سنوي للظاهرة بلغت(١٥,٢ ، ١٢%) لكل منها على التوالي.

المستوى الثالث : (- ٠،١ - - ٠،٤٩) التغير السنوي المنخفض لظاهرة الطلاق إذ جاء في هذا المستوى ثلاثة وحدات ادارية هما مركز قضاء المحاويل ، كوثى ، وناحية سدة الهندية إذ سجلا نسبة تغير سنوي بلغت (٥,٤ ،٦,١ و٦,٣%) على التوالي.

المستوى الرابع : (- ٠،٥٠ – فأقل) التغير السنوي المنخفض جدا لظاهرة الطلاق ،شمل هذا المستوى ستة وحدات إدارية متمثلة مركز قضاء الحلة ،ناحية ابي غرق ، ناحية المدحتية ، مركز قضاء القاسم ، مركز قضاء المسيب وناحية الاسكندرية فسجلت نسب تغير سنوي لظاهرة الطلاق بلغت(-٥,٦ ، ٢، ٠,٩ ،٠,٣ ،-٤,٨ و-٣,٨%) لكل منهما على التوالي .

خريطة (٣)

تغير التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل حسب مؤشر التغير النسبي والدرجات المعيارية للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

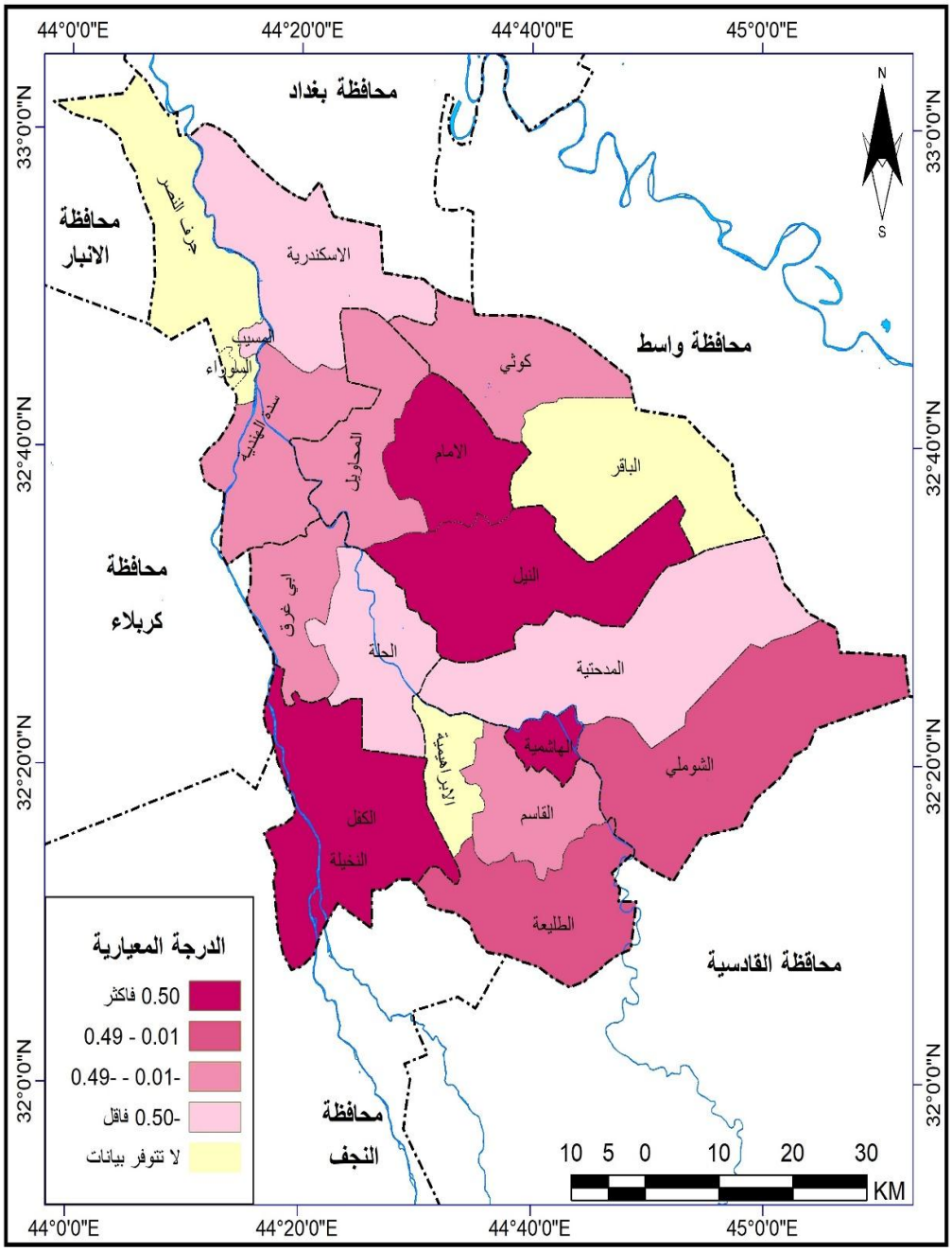

المصدر : أعتماداً على بيانات الجدول (٢).

خريطة (٤)

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في الوحدات الادارية لمحافظة بابل حسب مؤشر التغير السنوي و الدرجات المعيارية للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)

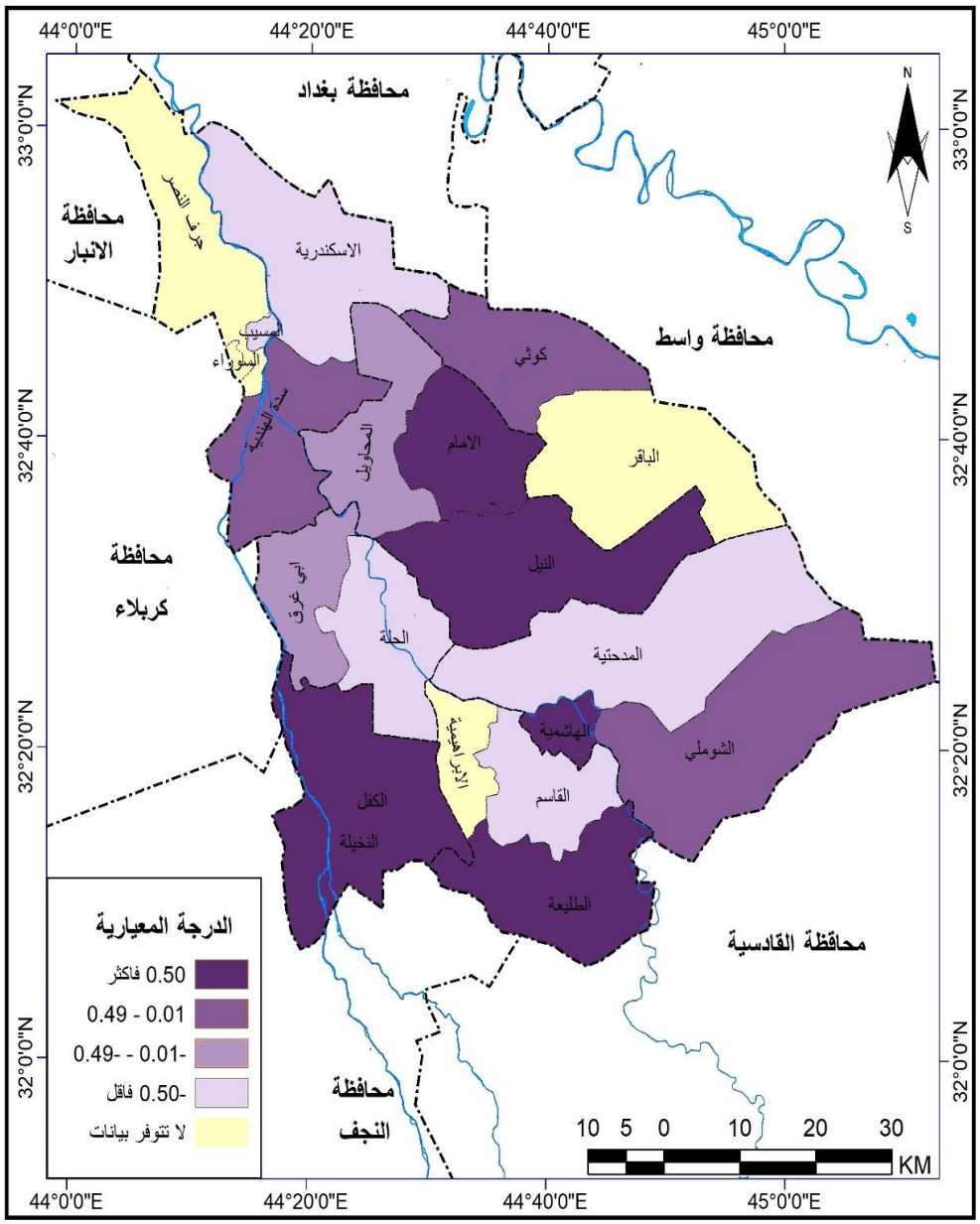

المصدر : اعتماداً على بيانات الجدول (٢).

الاستنتاجات والمقترحات:

أولا: الاستنتاجات

١-إن تزايد حالات الزواج يرافقه في العادة زيادة في حالات الطلاق وهذه نتيجة حتمية لزيادة عدد السكان في الوحدات الادارية لمحافظة بابل ، وهاتان الظاهرتان الزواج والطلاق لهما تأثيراتهما الديموغرافية في المجتمع البابلي.

٢- إن الاتجاه العام لظاهرة الطلاق يتباين زمانياً حسب سلسلة من المتغيرات والتطورات التي تخضع لها محافظة بابل للمدة (٢٠٠٩ -٢٠٢٢)،فقد سجلت إعلى نسبة تغير سنوي لحالات الطلاق المسجلة في عام (٢٠٢٠) بنسبة بلغت (٣١,٤%) سنوياً، قد إثارت هذه النسبة المرتفعة القلق من تصاعد حجم ظاهرة الطلاق التي إخذت تعصف بالمجتمع العراقي وتأثيرها سلباً على إمنه واستقراره فهي تعبر عن اتساع دائرة التفكك الأسري وما ينجم عنها من مشاكل اجتماعية حادة، بينما سجل في عام ٢٠٢٢ أدنى نسبة تغير سنوي سالبه والبالغة(-٤٧%).

٣-يلاحظ أن حالات الطلاق قد تراجعت في محافظة بابل من (٤٢٩٩) حالة طلاق لعام ٢٠٠٩ الى (٢٥١٧) حالة طلاق لعام ٢٠٢٢، وسجلت نسبة تغير مطلق نحو (-١٧٨٢) حالة طلاق وتغير نسبي بلغ (٥٨,٥%) وسنوي (-٣ %) للمدة ٢٠٠٩ -٢٠٢٢ ، وحافظ مركز قضاء الحلة على المستوى الاول المرتفع لحالات الطلاق فبلغت (٢٢٣٠ ، ٥١٩) حالة طلاق لعامي (٢٠٠٩ و ٢٠٢٢) على التوالي.

٤-يتضح التباين الكبير في حالات الطلاق المسجلة على مستوى الوحدات الادارية في محافظة بابل لعامي (٢٠٠٩ و٢٠٢٢)، أذ تظهر الزيادة العددية لحجم حالات الطلاق في اغلب الوحدات الادارية في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٠٩ ، ورافق ذلك تبايناً في مقاييس التغير المطلق والنسبي والسنوي للظاهرة ،فقد تمثل في كل من نواحي النيل والامام والشوملي ومركز قضاء الكفل نحو الارتفاع الواضح في نسب مؤشرات التغير، في حين مثلت الاتجاه نحو الانخفاض في كل من مركزي قضائي (الحلة والمسيب) لقيم مؤشر التغير السابقة الذكر.

ثانياً : المقترحات

١- ضرورة دراسة ظاهرة الطلاق بأعتبارها ظاهرة اجتماعية متجدده ولها جذورها التاريخية ، للوقوف على اسبابها وللكشف عن تإثيرها على الافراد وخاصة الزوج والزوجة والاطفال .

٢- استحداث مراكز الارشاد الاسري واقسام متخصصة في ابحاث الاسرة في كافة محافظات العراق لحل المشاكل الزوجية والاجتماعية والنفسية وحماية الاسرة والحفاظ على ترابطها فهي نواة المجتمع والمكون الاساسي له ، وتكون بأشراف اختصاصيون أكفاء في الأرشاد ويكون من أهم واجباتها دراسة المشكلات الزوجية من اهمها الرغبة في الطلاق قبل وبعد وصولها إلى المحاكم الشرعية ،وعلى غرار مراكز الارشاد الاسري التابعة الى العتبة الحسينية المقدسة ومنها مركز الارشاد الاسري المتواجد في محافظة بابل.

٣- على المحاكم الشرعية اعادة النظر في عمل الباحث الاجتماعي في تفعيل دوره في معالجة قضايا الطلاق من خلال تشكيل فريق من الباحثين بدل من الباحث الاجتماعي الواحد متخصصين بالارشاد وعلم النفس وعلم الاجتماع وممن يحملون الشهادات الجامعية العليا ولديهم خبرة وكفاءة عالية لكي يمارسوا أعمالهم بشكل دقيق وعملي ، ويكون هدفها محاولة الصلح بين الزوجين وتقريب وجهات النظر بينهم وحل المشاكل

القائمة بدون حدوث الطلاق من خلال اساليبهم العلمية والارشادية

٤- التوجه بضرورة بناء قاعدة بيانات ومعلومات للسكان المطلقين في محاكم الاحوال الشخصية بدقة وتفصيلاً لكل محافظات العراق بصورة عامة ومحافظة بابل خاصة لما في ذلك من اهمية في عقد الطلاق كونها وثيقة إحصائية وقانونية مهمة تترجم خصائص

٥-

المطلق والمطلقة ، أضافة الى معرفة أهم الاسباب التي تقع وراء حدوث الطلاق ، فضلاً عن أهميتها في البحث العلمي وخاصة في الدراسات السكانية ، وأعداد نموذج تفصيلي يفي بمتطلبات البحث العلمي ليتسنى للباحثين والمختصين بدراستها ومراقبة تغيراتها بين سنة واخـــرى

الهوامش:

(١) دلال ملحس استيتيه وعمر موسى سرحان ، المشكلات الاجتماعية ،ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢،ص ٢١١-٢١٥ .

(٢) حمادي عباس حمادي الشبري، التغيرات السكانية في محافظة القادسية (١٩٧٧ – ١٩٩٧)، دراسة في جغرافية السكان، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٠.

(٣) مصطفى عبد الغني شبيبة ، أحكام الأسرة في الشريعة الاسلامية (الاطلاق وآثاره – دراسة مقارنة) ، ط١ ، منشورات جامعة سبها ، ٢٠٠٦ ، ص١٥ .

(٤) ابن منظور ، لسان العرب ، دار بيروت للطباعة والنشر ، مجلد ١١ ، ١٩٥٩ ، ص٢٢٦ .

(٥)علي عبد الرزاق الجلبي ، ، علم اجتماع السكان ،ط١، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ٢٠١١ ، ص

(٦) عديلة تونسي وحسن طاهر ،القلق والاكتئاب لدي عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكه المكرمة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٢ ،ص ٩ .

(٧) أبن فهد الحلي واحمد محمد ، المذهب البارع في شرع المختصر النافع، المحقق والمصحح مجتبى العراقي، موسسة النشر الاسلامي ، ط١ ،قم –ايران ، ١٤٠٧، ٤٨٣.

(٨) معن خليل عمر ، علم اجتماع الاسرة ، دار الشروق للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص٢١٤ .

(٩) عبد السلام محمد الشريف العام ، الزواج والطلاق في القانون الليبي وأسانيده الشرعية ، الجامعة المفتوحة – طرابلس ، ١٩٩٨ ، ص٢٣٣ .

(١٠) عذرا صليوا رفوا ، الطلاق واسبابه في مدينة بغداد ، دراسة اجتماعية تحليلية ، مجلة الاناسة وعلوم الاجتماع ، العدد ٦ ، ٢٠١٩ ، ص٤٥ .

(١١) يحسب وفق الصيغة الاحصائية الاتية : التغير المطلق = التعداد اللاحق – التعداد السابق.

ينظر الى : عبد الحسين الزيني ، الاحصاء السكاني ، دار المعرفة ، بغداد ،١٩٨٠ ،ص ١٥١ .

-المصادر والمراجع

(١) زينـي عبـد الحسـين ، الاحصـاء السـكاني ، دار المعرفة ، بغداد ،١٩٨٠.

(٢)العيسوي، فايز محمد ، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٩.

(٣) أسـتيتيه ،دلال ملحـس ،عمـر موسـى سـرحان ، المشكلات الاجتماعية ،ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢،ص ٢١١-٢١٥ .

(٤) رفوا ،عذرا صليوا ، الطلاق واسبابه في مدينة بغداد ، دراسـة اجتماعيـة تحليليـة ، مجلـة الاناسـة وعلـوم الاجتماع ، العدد ٦ ، ٢٠١٩ .

(٥) الشبري ،حمادي عباس حمادي، التغيرات السكانية فـي محافظـة القادسـية (١٩٧٧ – ١٩٩٧)، دراسـة فـي جغرافية السكان، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٠.

(٦) شـبيبة، مصـطفى عبـد الغنـي ، أحكـام الأسـرة فـي الشريعة الاسـلامية (الاطـلاق وآثـاره – دراسـة مقارنـة) ، ط١ ، منشورات جامعة سبها ، ٢٠٠٦ ، ص١٥ .

(٧) أبـن منظـور ، لسـان العـرب ، دار بيـروت للطباعـة والنشر ، مجلد ١١ ، ١٩٥٩ ، ص٢٢٦ .

(٨) الجلبـي ،علـي عبـد الـرزاق ، علـم اجتمـاع السـكان ،ط١، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ٢٠١١ .

(٩) عديلـة تونسـي وحسـن طـاهر ،القلـق والاكتئـاب لـدي عينـة مـن المطلقـات وغيـر المطلقـات فـي مدينـة مكـه المكرمـة ، رسـالة ماجسـتير (غيـر منشـورة)، جامعـة ام القرى ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٢ .

(١٠) الحلي ،أبن فهد واحمد محمد ، المذهب البارع في شـرع المختصـر النـافع، المحقـق والمصـحح مجتبـى العراقـي، موسسـة النشـر الاسـلامي ، ط١ ،قـم –ايـران ، ١٤٠٧.

(١١) عمـر ،معـن خليـل ، علـم اجتمـاع الاسـرة ، دار الشروق للنشر ، ٢٠٠٤.

(١٢) العـام ،عبـد السـلام محمـد الشـريف ، الـزواج والطـلاق فـي القانون الليبـي وأسـانيده الشرعية ، الجامعة المفتوحة – طرابلس ، ١٩٩٨ .

(١٣)–جمهورية العراق ، مجلس القضـاء الاعلى ، دائرة العلاقـات العامـة والشـوون القانونيـة ، قسـم الاحصـاء والتخطيط ، احصائية حالات الطـلاق حسب المحاكم التابعـة لرئاسـة محكمـة اسـتئناف بابـل الاتحاديـة للمدة(٢٠٠٩– ٢٠٢٢)، بيانات غير منشوره.

المصادر باللغة الانكليزية

Zini Abdul Hussein, Population Statistics, Dar Al-Ma'rifa, Baghdad,1980.(١)

(2)Al-Eisawi, Fayez Muhammad, Foundations of Population Geography, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah, Alexandria, 2009.

Astiyeh, Dalal Malhas, Omar Musa Sarhan, Social Problems, ١ (3) st ed., Wael Publishing and Distribution House, Amman,pp,215-211,2012.

(4) Rafwa, Excuse Me, Pray, Divorce and Its Causes in the City of Baghdad, an Analytical Social Study, Journal of Humanities and Sociology, Issue 2019.

(5)Al-Shabri, Hammadi Abbas Hammadi, Population Changes in Al-Qadisiyah Governorate (١٩٩٧-١٩٧٧, A

Study in Population Geography, PhD Thesis (Unpublished), Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad,p10,2005.

(6) Shabiba, Mustafa Abdul-Ghani, Family Provisions in Islamic Law (Divorce and Its Effects - A Comparative Study), p,15.2006١st ed., Sabha University Publications,

(7) Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Beirut Printing and Publishing House, Volume ,11,p,226.1959

Al-Jalabi, Ali Abdul Razzaq, Population Sociology, ١(8)st ed., Dar Al-Masirah Publishing House, Amman, 2011.

(9)Adila Tunsi and Hassan Taher, Anxiety and Depression among a Sample of Divorced and Non-Divorced Women in the City of Mecca, Master's Thesis (unpublished), Umm Al-Qura University, Mecca,2002.

(10) Al-Hilli, Ibn Fahd and Ahmed Muhammad, Al-Madhhab Al-Bare' fi Sharia Al-Mukhtasar Al-Nafi', Investigator and Proofreader Mujtaba Al-Iraqi, Islamic Publishing Foundation, st ed., Qom - Iran,1407.

) ٢٠٠٤Omar, Maan Khalil, Sociology of the Family, Dar Al-Shorouk for Publishing, ((11)

(12)Al-Aam, Abdul Salam Muhammad Al-Sharif, Marriage and Divorce in Libyan Law and its Legal Basis, Open University - Tripoli, 1998.

-(13)Republic of Iraq, Supreme Judicial Council, Public Relations and Legal Affairs Department, Statistics and Planning Department, Statistics of Divorce Cases According to the Courts Affiliated to the Presidency of the Federal Court of Appeal of Babylon for the Period (2009-2022)), Unpublished Data..

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ..... Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz ..... Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi ..... Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan ..... Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri ..... Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli ..... Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. ..... Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem ..... Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab ..... Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:35 – 18th Year :2024

(Editor) Mobile :07804729005

(Editorial Director) Mobile :07801273466

E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

For Girls for Humanities

No. 35 – 18th year: 2024

Second Volume